بعد استصدار الإذن القانوني

الصهيل : ضبط كمية من الأسلحة والذخائر غير المرخصة داخل جواخير الوفرة

أسلحة غير مرخصة

جانب من الحملة

■ كل من لديه سلاح منتهي الترخيص يطبق عليه القانون

■ شارك في الحملة أكثر من 30دورية

في إطار الجهود المتواصلة لوزارة الداخلية لاستكمال الحملة الوطنية لجمع الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة وبتعليمات وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي وبإشراف مدير عام الإدارة العامة لمباحث السلاح اللواء فراج الزعبي.

كشف مساعد مدير عام الادارة العامة لمباحث السلاح العميد عبدالرحمن الصهيل عن استكمال المرحلة الثالثة لحملة جمع السلاح بتفتيش الجواخير في منطقة الوفرة بعد استصدار الاذن القانوني بالتعاون مع الادارة العامة للمرور ودوريات الأمن العام والادارة العامة لشرطة النجدة وإدارة الأثر التابعة للإدارة العامة المركزية للعمليات.

حيث قامت صباح امس فرقة جمع السلاح بمداهمة عدد من الجواخير بمنطقة الوفرة قام بتنفيذها مساعد مدير إدارة البحث والتحري بالإدارة العامة لمباحث السلاح المقدم ناصر الوهيب حيث تم تشكيل (15) فرقة للبحث عن الاسلحة غير المرخصة مجهزة باكثر من 30 دورية امن عام ومرور ونجدة

وقد بدأت الحملة من الساعة 9 صباحا تم خلالها تسكير جميع مخارج ومداخل المنطقة لإجراء التفتيش الاعتيادي في هذا الشان والتي اسفرت عن ضبط كمية من الاسلحة والذخائر غير المرخصة داخل الجواخير.

من جانبه اكد العميد الصهيل ان هذه المرحلة تاتي ضمن استراتيجية وزارة الداخلية وجهودها المستمرة والرامية لحفظ الأمن والامان وفي إطار الجهود والإجراءات الأمنية المكثفة التي تقوم بها الإدارة العامة لمباحث السلاح بالتعاون مع اجهزة الوزارة الميدانية لتنفيذ خطة جمع الاسلحة غير المرخصة بكل حزم وان لديهم تعليمات واضحة وصريحة بالتعامل الراقي مع المواطنين وفقا للقانون ووفق منظومة متكاملة كل فيما انيط به من مهام وواجبات حتى يتحقق الهدف الاسمى من قانون جمع الاسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة.

واوضح ان كل من لديه سلاح منتهي الترخيص يطبق عليه القانون داعيا اياهم الى المبادرة والاسراع في تجديد الترخيص حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

مباحث السلاح تعمل على تطهير البلاد من الأسلحة غير المرخصة

من عمليات التفتيش

الاجتماع بممثلي البنوك سيحقق مشروع الميكنة للحكومة الإلكترونية

فوزي المجدلي : تدريب وتأهيل وتوظيف 30 شاباً من حديثي التخرج بالقطاع المصرفي

أعرب فوزي المجدلي امين عام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة عن سعادته لتوقيع العقد الثالث لتدريب الباحثين عن عمل من حديثي التخرج في القطاع المصرفي مع الأستاذ الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي، مدير عام معهد الدراسات المصرفية.

وقال المجدلي في تصريح صحافي بهذه المناسبة ان البرنامج يعمل لتحقيق اهدافه الوطنية في دعم الشباب الكويتي وتوفير فرص وظيفية لهم في مؤسسات القطاع الخاص.

واشار إلى ان البرنامج قام بالتعاقد مع معهد الدراسات المصرفية خلال السنوات السابقة في ثلاثة عقود تدريبية من أجل تاهيل وتدريب وتوظيف العمالة الوطنية للعمل في القطاع المصرفي والمالي الخاص.

واضاف ان ذلك التعاون المثمر أوجد اقبالا كبيرا من قبل الخريجين للعمل في القطاع المصرفي والمالي ومن قبل القطاعات المصرفية والمالية من حيث التوظيف ايضا فقد كان العقد الأول لتدريب وتاهيل عدد 120 عام 2008 من حملة شهادات المتوسطة والدبلوم والثانوي والجامعي.

كما حقق العقد الثاني تدريب وتاهيل 50 من حديثي التخرج في القطاع المصرفي والمالي وتم توظيف عدد 20 متدربا في الجهات المختلفة.

وقال المجدلي أن العقد الثالث الذي عقد اليوم سوف يقوم بتدريب وتاهيل وتوظيف 30 مواطنا من حديثي التخرج في القطاع المصرفي وستكون نسبة التوظيف 100 في المئة وستكون مدة عقد التدريب 8 شهور في مقر معهد الدراسات المصرفية وناشد المجدلي الجهات المتخصصة الأخرى بابرام عقود مماثلة مع البرنامج لتدريب وتاهيل وتوظيف الشباب الكويتي الباحثين عن عمل وتوظيفهم في مؤسسات القطاع الخاص.

ومن جانبه قال السيد الدكتور يعقوب السيد يوسف الرفاعي، مدير عام معهد الدراسات المصرفية ان توقيع هذا العقد سيحقق الاهداف الوطنية المشتركة.

واضاف لقد تم توقيع العقد الثالث مع برنامج إعادة الهيكلة لتدريب 30 متدربا من حديثي خريجي الجامعات لتدريبهم في معهد الدراسات المصرفية وتعيينهم ايضا بعد انتهاء الدورة.

وقال انه سيتم الإعلان عن المتقدمين ومقابلتهم واختيار العناصر المميزة واختيار البرامج التدريبية التي تم الاتفاق عليها مسبقا مع البرنامج والبنوك وقد تم تطوير آخر برنامج قمنا به وحصل على تقدير امتياز، وهذا ما شجعنا بالفعل لتوقيع العقد الجديد.

واضاف الدكتور الرفاعي إلى ان البرنامج ياتي لمصلحة الشباب الكويتي وتوفير فرص عمل جديدة اضافة إلى انه ياتي لمصلحة البنوك ايضا لتوفير عناصر مميزة لديهم.

واكد ان التدريب سيتم داخل المعهد من قبل خبراء في المجال العملي والعلمي إلى جانب التدريب الاكاديمي حيث سيتم توظيف جميع من سيلتحق بالدورة التدريبية.

واشار إلى ان المرحلة المقبلة سيتم تخريج العديد من شباب جامعة الكويت وهذه الاعداد تحتاج لفرص وظيفية وهذا ما يدفعنا لإعداد العديد من الدورات للحصول على فرص وظيفية ذات علاقة بالنواحي الادارية والمالية ولدينا بالمعهد خبرات ومدرسين داخل الكويت وخارجها ولدينا علاقات مباشرة مع جميع البنوك.

واضاف اننا نفكر مستقبلاً لتدريب خريجي الدبلوم بعد الثانوية لتدريبهم وتاهيلهم واتاحة فرص التوظيف لديهم.

وسنسعى لإعداد بعض البرامج لجهات خاصة للالتحاق بالبرنامج وتوفير وظائف له في المؤسسات المالية المختلفة وسنقدمه لبرنامج إعادة الهيكلة لدعم الشباب الكويتي وتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة.

ومن جانب آخر أشاد السيد فوزي المجدلي بممثلي البنوك المحلية الذين شاركوا في الاجتماع الخاص بمشروع الميكنة الذي يود البرنامج اعداده بهدف الإعداد لمرحلة الحكومة الالكترونية والآلية التي تزمع الحكومة تطبيقه خلال السنة المقبلة وقال ان الهدف من هذا العمل هو توفير الوقت والجهد بين البرنامج والمراجعين وتسهيل مهمة التعامل مع البنوك والشركات وإدارات الحكومة المختلفة.

وقال لقد تم استطلاع آراء الأخوة ممثلي البنوك، حيث عرضنا عليهم شاشات خاصة لتعديل بيانات العملاء عن تطبيق مشروع الميكنه، كما استمعنا إلى ملاحظاتهم وتم مناقشة الصلاحيات المختلفة.

كما تم مناقشة تطبيق المشروع بشكل تجريبي خلال الفترة الأولى في ابريل المقبل مع السنة المالية الجديدة لنتمكن من الحكم على التجربة ثم تطبيقها بشكل كامل.

واشار السيد المجدلي إلى ان اللقاء تم بحضور اتحاد المصارف الكويتية ليتمكن من تعميم الشاشات على جميع البنوك التي لم تحضر الاجتماع.

كما سنقوم بإعداد مذكرة تفاهم ليوقع عليها جميع البنوك بعد اطلاع اتحاد المصارف على مسودة الاتفاق.

واختتم بالقول : ان البرنامج سيحقق من خلال هذا المشروع العديد من الإنجازات المشتركة.

واختتم العميد الصهيل مؤكدا ان مرحلة تفتيش الجواخير تعد استكمالا للمرحلة الثالثة التي تم اعتمادها وانطلاقها من جواخير كبد ويعقبها خطوات اخرى حتى تصل كافة المناطق المتوقع وجود الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة فيها والتي تعد من الاسباب الرئيسية والمباشرة في انتشار الجريمة.

وناشد المواطنين بالتعاون مع الادارة العامة لمباحث السلاح من خلال سرعة الإبلاغ عن اي معلومات تفيد في الكشف عن الاسلحة والذخائر والمفرقعات الغير مرخصة وذلك من اجل امن الوطن وسلامة المواطنين.

مؤكدا ان الادارة العامة لمباحث السلاح مستمرة في حملاتها التفتيشية على جميع مناطق الكويت من اجل تطهير البلاد من الاسلحة والذخائر والمفرقعات الغير مرخصة وحفاظا على امن المجتمع.

تتمات

« الداخلية » : لا مهادنة

المرخصة بكل حزم، وان لديهم تعليمات واضحة وصريحة بالتعامل الراقي مع المواطنين، وفقا للقانون ووفق منظومة متكاملة كل فيما انيط به من مهام وواجبات، حتى يتحقق الهدف الأسمى من قانون جمع الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة.

وأوضح الصهيل أن كل من لديه سلاح منتهي الترخيص يطبق عليه القانون، داعيا اياهم الى المبادرة والاسراع في تجديد الترخيص حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

اضاف ان مرحلة تفتيش الجواخير تعد استكمالا للمرحلة الثالثة التي تم اعتمادها وانطلاقها من جواخير كبد، ويعقبها خطوات اخرى حتى تصل إلى جميع المناطق المتوقع وجود الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة فيها، والتي تعد من الاسباب الرئيسية والمباشرة في انتشار الجريمة.

من جهة أخرى وضمن استراتيجية وزارة الداخلية لضبط الحالة الأمنية وتعقب الخارجين على القانون، عبر تكثيف الحملات الأمنية، قامت أجهزة الأمن العاملة ضمن فريق العمليات الميدانية، بحملة أمنية شاملة وموسعة لضبط وملاحقة المتهمين والمطلوبين على ذمة قضايا، والمخالفين للقوانين بالمنطقة الحرفية التابعة للعارضية الصناعية.

وشارك في حملة المداهمة بقوة قوامها «102» ضابط و«400» عسكري و«35» دورية، بالإضافة إلى وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني في بيان لها ان اجهزة الأمن أغلقت جميع المناطق والشوارع والطرق في منطقة العارضية الصناعية، لملاحقة وضبط كافة العناصر المخالفة والمطلوبين على ذمة قضايا، والمخالفين للقوانين والمشتبه بهم، حيث تم ضبط «545» مخالف جاءت مخالفتهم كالتالي «6 ضبط جنائي و 13 ضبط مدني و159 مخالف لقانون الإقامة و 26 تغيب و103 بدون إثبات وواحد مخدرات و3 حالات سرقة و159 عمالة سائبة وتم حجز 66 مركبة كما تم تحرير 25 مخالفة من قبل البلدية و35 انذار من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة».

اضافت ان الحملات الأمنية هي بمثابة فرض امن وقائي وتطبيق عملي وميداني للقانون، بغية تطهير المناطق من الفساد والإجرام ومخالفي القوانين.

« المالية » : سد

نتيجة لتراجع أسعار النفط، وهو ما جعل لهجة الكثير من أعضاء مجلس الأمة تخف حدتها عن ذي قبل، لدى الحديث عن هذا الموضوع.

وبالتوازي مع ذلك فقد نفت وزارة المالية ما أثير عن وجود استهداف للمواطن، أو أن سد عجز الميزانية سيكون عبر التضييق على المواطنين أو عبر جيوبهم، مؤكدة أن سد العجز في الميزانية سيكون أساسه إعادة ترشيد الدعم، لضمان استدامة توفير احتياجات المواطنين المستحقين.

على الصعيد النيابي قال امين سر مجلس الامة النائب عادل الخرافي «نحن ممثلو الشعب، واقسمنا على مصالح البلد، لذلك متى ارتأينا ان احد طرق رفع الدعم تاتي في مصلحة البلد ولا تضر الشعب، فسنوافق على دعم الميزانية باي اسلوب منها.

اضاف : «نحن ننتظر ماذا ستقدمه الحكومة» في هذا الصدد، خاصة بعد ان رأينا الدول المجاورة اتجهت الى زيادة البنزين ورفع الدعومات، ولكن شريطة الا تخلق ازمة والحكومة لم تقدم شيئا في هذا الموضوع بعد.

وتابع الخرافي بالقول : لدينا من الجراة والقوة على المواجهة، مؤكدا في الوقت ذاته على ان الحكومة لن تستطيع الاقدام على خطوة في هذا الصدد بمفردها.

وشدد على عدم القبول باي شي من شانه إلحاق الضرر بالناس، ما لم يكن في حدود المستوى المعقول والمنطق، خاصة وان الحياة في الكويت صعبة والمعيشة غالية.

واوضح الخرافي ان هناك معادلة صعبة تحتاج الى اناس قاهمين ومتخصصين يستطيعون حسبه الامر بطريقة سليمة، مشيرا الى ان نائب رئيس الوزراء وزير المالية انس الصالح يتعمق بالدراسة بعيدا عن ردود الافعال، وبالتالي حتى الآن لم يصل شيء الى مجلس الامة في شان رفع الدعومات او زيادة المحروقات.

من جانبه اكد النائب د. عبد الرحمن الجيران رفضه القاطع لاستغلال امر زيادة سعر البنزين، واحداث ازمة سياسية في البلاد مرشحة للتفاقم بين الطرفين. وقال : لا نقبل بان يستغل اي طرف كان تجيير الامر لصالحه على اعتبار انه موضوع وطني وموضوعي ويمس المواطن بصورة مباشرة.

وبين الجيران ان هذه القضية يكتنفها أمران، احدهما خارج ارادة الحكومة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والتضخم والظروف الاقتصادية الضاغطة، منوها ان الحكومة ليس لها في هذا الامر شان او يد لانها مسالة عالمية.

وذكر ان الذي يعنينا كنواب للامة هو السياسة الداخلية للحكومة، مؤكدا انه على مدار عمر هذا المجلس لم يلمس تحركا جادا من الجانب الحكومي على الاقل في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية، وذلك من خلال الاجتماع مع وزارات الدولة المختلفة، والتي ليس منها سوي وزارة او اثنتين لهما تحرك جاد نحو ترشيد الانفاق ووقف الهدر ومحاسبة المسؤولين، بينما الشريحة الاكبر من الجانب الحكومي للاسف إلى الآن اجراءاته خجولة وعلى استحياء

وأبدى الجيران تعجبه من اتخاذ مجلس الوزراء قرارا سريعا بشان الحديث عن رفع الدعومات وترشيد الانفاق، بينما في المقابل الحكومة لم تعالج ما يكتنفها من هدر كبير وواضح في الميزانية والمال العام والانفاق الحكومي، بل وعدم تطبيق القانون تجاه المتجاوزين.

ووجه الجيران رسالة للحكومة بضرورة ان تلتزم هي بنفسها، اذا كانت جادة في مسالة ترشيد الانفاق وتطبيق القانون، وعليها ان توضح ذلك فعليا في تطبيق قواعد الميزانية العامة للدولة، لاسيما وانه لم يحدث ذلك على مدار عامين من عمر البرلمان الحالي، وهو ما يلقي بظلال من الشك على مدي انسجام الحكومة مع نفسها وتوافقها مع تطبيق القانون.

بدوره قال النائب فيصل الكندري ان مايمس مدخول المواطن البسيط شهريا هو مساس لكل شرائح المجتمع، لان الطبقة المتوسطة في البلاد يجب ان تنعم بخيراتها وتستمر في حياة الرفاه التي نصت عليها مقدمة الدستور.

ورفض الكندري التسريبات الصحفية بشان رفع الدعومات المالية عن بعض السلع والمنتجات التي تمس المواطن البسيط مباشرة وتضر في دخله الشهري، مشيرا الى ان قبضة الحكومة الحديدية وصحوتها لإيقاف الدعوم بحجة التوفير على الميزانية يجب ان توجه للشركات ولا تقترب من المواطن.

وأوضح ان الحكومة تستطيع تقليص المصروفات والميزانيات دون المساس بدخل وامتيازات المواطن البسيط، لافتا كذلك إلى ان الحديث عن الغاء او تقليل مستحقات مالية للمواطنين نصت بقوانين ولا يعطي الحق للحكومة ان تقدم عليه، دون المرور بمجلس الامة الرافض اصلا لمبدأ وفكرة المساس بالمواطن البسيط.

وتابع الكندري : قلناها في اكتوبر الماضي ونكررها اليوم لن نقف مكتوفي الأيدي امام اي توجه حكومي لرفع الدعومات عن امتيازات الشعب الكويتي، او ترك مصير المواطن في يد الشركات للتلاعب بمدخوله الشهري والتهام ميزانيته.

استقالة أمين

من جهته قال النائب صالح عاشور في مؤتمر صحفي عقده امس : كنت قد هددت باستجواب وزير التربية، لأن تعيين امين لجنة اليونسكو مخالف للقانون، ووصلتنا اخبار بان امين اللجنة قدم استقالته، واحب اوضح ان مشكلتي ليست مع شخص امين اللجنة المستقيل، بل مع مخالفة الوزير للقانون في تعيين من لا يستحق المنصب قانونا، مضيفا : رسالتي لوزير التربية اذا عينت شخص آخر في منصب امين عام لجنة اليونسكو، ولا تنطبق عليه الشروط، فانني أحملك المسئولية السياسية يا وزير التربية.

واوضح عاشور ان «مشكلة وزارة التربية تكمن في تعيين القياديين بالوزارة، حيث ان اغلب الجسم القيادي من خارج الوزارة بداء من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين»، مشيرا الى ان هذا الامر «انعكس على تدني مستوي التعليم، حيث ان فاقد الشي لا يعطيه».

اضاف انه وجه عدة اسئلة الى وزير التربية بشان الثابلة والشهادات الوهمية ولم تصله الاجابات بعد، مشددا على ضرورة ان يرد الوزير عليه، لان هذه الاجابات سيترتب عليها أمور سياسية.

خادم الحرمين

ومكافحة الإرهاب والعلاقات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب تقييم المستجدات المتعلقة بسوريا والعراق واليمن وليبيا والمسائل الحرجة في المنطقة.

من جهة أخرى اكد خادم الحرمين الشريفين، ان الميزانية السعودية للعام الجديد سترفع كفاءة الإنفاق العام، موضحا ان الاقتصاد السعودي يملك من الإمكانات ما يؤهله لتجاوز التحديات، مشيرا إلى تراجع أسعار النفط.

ولفت خادم الحرمين إلى ان الميزانية الجديدة تستهدف تقوية العلاقة بين القطاعين العام والخاص، مشيرا إلى انه سيتم استهداف تطوير الخدمات ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد مع مراعاة الآثار السلبية على المواطنين بالإضافة التنافسية في بيئة وكفاءة الأعمال.

وقال الملك سلمان «أكدنا على المسؤولين تنفيذ المهام وخدمة المواطن، ولن نقبل اي تهاون في ذلك، وستتم مراجعة الأنظمة الرقابية بما يكفل تعزيز كفاءتها لتحقيق النمو والتنمية».

العبادي يزور

الإرهاب في المجمع الحكومي وسط الرمادي».

وأعلن رئيس أركان الجيش العراقي الفريق الركن عثمان الغانمي ان داعش بدأ ينهار وان عناصره يلوذون بالفرار إلى خارج مدينة الرمادي.

واشار الغانمي إلى ان خطة السيطرة على المنطقة تحتاج إلى وقت، لان معظم الشوارع والأبنية السكنية مفخخة بالكامل، مؤكدا تسليم الرمادي إلى قيادة شرطة الأنبار والحشد العشائري.

واعربت واشنطن في ساعة مبكرة من يوم امس الثلاثاء عن ارتياحها لتحرير الجيش العراقي لجزء مهم من مدينة الرمادي.

واكد البيت الأبيض ان التحالف دعم تحرير الرمادي بـ 630 غارة والتدريب والتسليح، وتعهد بمتابعة دعم الحرب على داعش حتى القضاء عليه.

من جانبه، هنأ وزير الدفاع الأميركي اشتون كارتر الحكومة العراقية على التقدم الذي حققته في الرمادي. وقال إنه من المهم الآن ان تنتهز الحكومة العراقية الفرصة لحفظ السلام في المدينة ومنع عودة داعش وغيرها من المتطرفين وتسهيل عودة الأهالي الى بيوتهم.

واعلن الجيش العراقي، الاثنين، ان قوات مكافحة الإرهاب العراقية في الرمادي رفعت علم العراق فوق المجمع الحكومي بعد استعادة المدينة بالكامل من أيدي تنظيم داعش.

وأكد الجيش العراقي انه الحق الهزيمة بتنظيم داعش في الرمادي، عاصمة الأنبار بغرب البلاد، في أول نصر كبير للجيش منذ انهياره امام هجوم المتشددي التنظيم قبل 18 شهرا.

ويؤدي الانتصار في الرمادي عاصمة محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية الواقعة بوادي نهر الفرات غربي بغداد إلى حرمان داعش من اكبر جائزة حصل عليها عام 2015، بعد ان استولى مسلحو التنظيم على الرمادي في مايو إثر فرار القوات الحكومية في هزيمة دفعت واشنطن إلى إعادة النظر في استراتيجيتها تجاه المتشددين.

وبعد تطويق المدينة لعدة اسابيع شن الجيش العراقي حملة الأسبوع الماضي لاستعادتها ثم تقدم في آخر خطوة لاستعادة المجمع الحكومي يوم الأحد.

من جهته، أكد معاون محافظ الأنبار مهدي صالح النومان تلقي اتصالات من أهالي بعض أحياء الرمادي تفيد بان عناصر داعش انسحبوا من مناطقهم وان الأهالي بانتظار دخول قوات الأمن.

وتوقع مسؤولون عراقيون انه بعد استعادة الرمادي بالكامل، ستحتاج المدينة إلى فترة طويلة لتعود إلى طبيعتها، خاصة وأن الدمار يغطي معظم مساحتها. وقال المسؤولون إن المدينة تحتاج إلى ملايين الدولارات وسنوات من إعادة الإعمار لتعود إلى سابق عهدها.

باكستان : مقتل

وقال قائد شرطة مدينة «ماردان» فيصل شهزاد ان انتحاريا بدراجة نارية فجر نفسه بالقرب من الباب الرئيسي للمكتب في شارع «نيساتا» في مدينة (ماردان)، باقليم «خيبر بختونخوا» المحاذي للحدود مع افغانستان.

واوضح مسؤول آخر في شرطة مدينة «ماردان» سعيد وزير في بيان، ان رجال الامن في المكتب اوقفت الانتحاري عند البوابة قبل ان يفجر نفسه.

من جهته اعرب مسؤول المستشفى الرئيسي علي خان عن مخاوفه من ارتفاع عدد القتلى، بسبب وجود العديد من الجرحى بحالة حرجة.

السجن 18 شهراً

صفقة عقارية ابرمت حين كان رئيسا لبلدية القدس، قبل ان يصبح رئيسا للوزراء.

وسيكون اولمرت الذي تنحى عن منصبه عام 2009 اول رئيس وزراء إسرائيلي يقضي حكما بالسجن.

وقد قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق استئنافا ضد حكم آخر بتهمة الغش و استغلال الثقة كان قد صدر بحقه في بداية السنة، وينتظر حكم المحكمة العليا بخصوص استئنافه.

وبرات المحكمة العليا اولمرت من تهمة الحصول على رشوة بقيمة نصف مليون شيكل من الشركة العقارية التي بنت مشروع Holyland، وهو مشروع شقق سكنية مثير للجدل في القدس وادانته بتلقي 60 الف شيكل بسبب مشروع آخر.

وقال اولمرت عقب الحكم «تنفست الصعداء هذا اليوم حين برأتني المحكمة العليا من التهمة الرئيسية المتعلقة بمشروع Holyland».

اضاف «لم تعرض علي رشوة ابدا ولم اقبل رشوة».

وقد عوقب بالسجن مسؤولون آخرون إلى جانب اولمرت.

« مراسلون بلا حدود »

تقرير سنوي شامل بشان اوضاع الصحفيين في العالم، ان من بين هؤلاء القتلى «67 صحفيا لقوا مصرعهم اثناء قيامهم بنشاطهم المهني او بسبب عملهم الصحفي»، مشيرة الى ان الحالات الأخرى «تبقى اسبابها موضع شك».

اضافت ان العدد الإجمالي للصحفيين الذين قتلوا منذ عام 2005، يرتفع بذلك إلى 787 شخصا.

وذكرت انه يضاف إلى عدد القتلى من الصحفيين المحترفين خلال عام 2015، مصرع 27 «صحفيا مواطنا» وسبعة «معاونين إعلاميين».

واكدت المنظمة في بيان ان «هذه الوضعية المؤلمة تعزى إلى تنامي ظاهرة العنف المتعمد ضد الصحفيين بوتيرة متسارعة من جهة، وتعكس مدى فشل المبادرات لحماية الإعلاميين من جهة ثانية».

واشارت الى ان «فرنسا كانت البلد الثالث على ترتيب الدول الاكثر فتكا بحياة الصحفيين خلال عام 2015»، موضحة انها تاتي في المرتبة الثالثة عالميا بعد سوريا والعراق، بسبب الهجوم الدموي الذي استهدف مقر صحيفة «شارلي إبدو» في باريس في يناير الماضي.

وذكرت ان هذا عكس الاتجاه السائد مقارنة بالعام السابق، موضحة انه «إذا كان ثلث الصحفيين القتلى خلال سنة 2014 فارقوا الحياة اثناء العمل في مناطق الصراع، فإن عام 2015 شهد مآلا مختلفا تماما حيث وقع ثلث حالات القتل في وقت السلم».

وقال الأمين العام للمنظمة كريستوف ديلوار في هذا الصدد انه «لابد من وضع آلية ملموسة لتطبيق القانون الدولي على أرض الواقع، فيما يتعلق بمسالة حماية الصحفيين».

وشدد ديلوار على ان «جماعات غير حكومية عدة ترتكب انتهاكات موجهة ضدهم عمدا، في حين ان الكثير من الدول لا تفي بالتزاماتها»، مؤكدا ان «مقتل 110 صحفيين هذا العام يجب ان يقابله رد فعل دولي يرقى إلى مستوى هذا الوضع الطارئ».

واوضح ان ذلك يمكن ان يتمثل في تعيين ممثل خاص بشان مسالة حماية الصحفيين لدى الأمين العام للأمم المتحدة «بأسرع وقت ممكن».